



الندوة القومية حول
آليات وسبل تطوير أجهزة تفتيش العمل
في ظل المتغيرات الحديثة
شرم الشيخ ، 21 – 23 مايو / أيار 2016

التقرير الختامي والتوصيات



الندوة القومية حول

آليات وسبل تطوير أجهزة تفتيش العمل في ظل المتغيرات الحديثة

شرم الشيخ ، 21 – 23 مايو / أيار 2016

أولاً : تقديم :

في إطار تنفيذ منظمة العمل العربية (إدارة الحماية الاجتماعية والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بسوريا ، المركز العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر) لخطة عملهم للعام 2016 ، عقدت الندوة القومية حول "آليات وسبل تطوير أجهزة تفتيش العمل في ظل المتغيرات الحديثة " وذلك في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 21 -23 مايو / أيار 2016 ، بحضور 40 مشاركا يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في 11 دولة عربية (الأردن ، البحرين ، تونس ، العراق ، السعودية ، السودان ، سلطنة عمان ، فلسطين، قطر، لبنان، مصر) بالإضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس .

وذلك بهدف مراجعة منظومة التفتيش القائمة في الدول العربية ومدى قدرتها على مواكبة المستجدات في سوق العمل ، كذلك مناقشة كيفية تطوير أجهزة التفتيش بما يتناسب مع الاوضاع الحالية والانماط الجديدة للعمل لتمكينه من القيام بالوظيفة الرقابية على القوانين بشكل اكثر فعالية في ظل المتغيرات الحديثة التي يشهدها عالم العمل .

ثانياً : أهداف الندوة :

- تعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين وتفعيل دور تفتيش العمل في هذا المجال.
- مراجعة منظومة تفتيش العمل في الدول العربية وفقاً لتأثير المتغيرات الحديثة على أسواق العمل العربية .
- بحث الصعوبات التي تعترض أجهزة تفتيش العمل في الدول العربية وسبل تجاوزها واقتراح الوسائل الكفيلة بتحسين أدائها.
- مناقشة الدور الاقتصادي والاجتماعي لتفتيش العمل .
- تعزيز دور تفتيش العمل في تحسين بيئة العمل والوقاية من المخاطر المهنية.

ثالثاً : محاور الندوة :

1. واقع تفتيش العمل في الدول العربية والصعوبات التي تواجهه وسبل تجاوزها .
2. آليات التفتيش على العمل في القطاع غير المنظم والانماط الجديدة للعمل.
3. دور تفتيش العمل في تأمين الاستقرار الاجتماعي وتحقيق النمو الاقتصادي .
4. دور التفتيش في تحسين بيئة العمل والحد من المخاطر المهنية .
5. دور تفتيش العمل في تكريس الحقوق الأساسية في العمل.
6. تفتيش العمل في معايير العمل العربية .
7. مسؤولية منظمات العمال وأصحاب الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني في دعم تفتيش العمل وتحقيق أهدافه .

رابعاً : حفل الافتتاح :

بدأ حفل الافتتاح في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 21 مايو 2016 واشتمل على كلمات لكل من :

- معالي السيد / محمد محمود سعفران وزير القوى العاملة – جمهورية مصر العربية
- سعادة الاستاذ / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية
- سيادة اللواء / خالد فودة محافظ جنوب سيناء القاها نيابة عنه اللواء محمود عيسى سكرتير عام محافظة جنوب سيناء .

خامساً: سير أعمال الندوة :

- جلسة العمل الاولى : عرض خلالها المستشار / حمدي احمد مدير ادارة الحماية الاجتماعية ورقة عمل حول " تفتيش العمل من خلال معايير العمل العربية " ترأس اعمال هذه الجلسة السيد / محمد سليم التميمي مدير تفتيش العمل بوزارة العمل بجمهورية العراق .
- جلسة العمل الثانية : عرض خلالها السيد / محمد كشو عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية ورقة عمل حول واقع تفتيش العمل في الدول العربية والصعوبات التي تواجهه و سبل تجاوزها.ترأس اعمال هذه الجلسة الأستاذة / رقية ابراهيم مدير الإدارة العامة لتفتيش العمل بوزارة القوى العاملة بجمهورية مصر العربية .
- جلسة العمل الثالثة : تناول فيها الاستاذ الدكتور / يوسف إلياس خبير تشريعات وعلاقات العمل - دور تفتيش العمل في تأمين الاستقرار الاجتماعي وتحقيق النمو الاقتصادي . ترأس اعمال هذه الجلسة الأستاذ / رابح مقديش مدير المركز العربي لادارة العمل والتشغيل بتونس

● جلسة العمل الرابعة : ناقش خلالها الدكتور / أحمد الشوابكة خبير علاقات العمل مسئولية منظمات العمال وأصحاب الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني في دعم تفتيش العمل و تحقيق أهدافه. ترأس اعمال هذه الجلسة الدكتور / علي فيصل الصديقي ممثل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل لدول الخليج العربية .

● جلسة العمل الخامسة : عرضت خلالها الدكتورة / رانية رشدية القائم باعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ورقة عمل حول تفتيش الصحة و السلامة المهنية و آليات تطويره. ترأس اعمال هذه الجلسة السيد / عبد الرحيم الغامدي رئيس اللجنة العمالية بشركة الكهرباء بالمملكة العربية السعودية .

● جلسة العمل السادسة : تناول خلالها الاستاذ الدكتور / يوسف إلياس ورقة عمل حول آليات التفتيش على العمل في القطاع غير المنظم وفي الانماط الجديدة للعمل .ترأس اعمال هذه الجلسة السيد / محمد علي الحجايا ممثل اتحاد عمال الأردن .

● جلسة العمل السابعة : عرض خلالها السيد / محمد كشو ورقة عمل حول " دور تفتيش العمل في تكريس الحقوق الاساسية في العمل " ترأس اعمال هذه الجلسة السيد / محمد زموري ممثل الاتحاد التونسي للشغل

● جلسة العمل التاسعة : هي الجلسة المخصصة لعرض التجارب الناجحة للدول العربية في مجال تطوير أجهزة تفتيش العمل في الدول العربية وفقا للمتغيرات الحديثة ، وتم تقديم عروض من ممثلي الدول التالية :

● السعودية السيد / أحمد المالكي

● فلسطين السيد / محمد علي الصاوي

- مصر السيدة / رقية إبراهيم
- العراق السيد / محمد سليم التميمي

قام بأعمال السكرتارية الفنية :

- السيد / حمدي أحمد مدير إدارة الحماية الاجتماعية
- د. رانية رشدية القائم باعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة
- السيد / عبد الحميد عريب القائم باعمال مدير المركز العربي للثقافة العمالية
- السيدة / رانيا فاروق رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة

ومن خلال العروض التي تقدم بها السادة الخبراء وتجارب الدول التي تم عرضها من قبل السادة المشاركين والمداخلات والمناقشات التي دارت خلال جلسات العمل ، فقد تم التوصل الى النتائج والتوصيات التالية :

سادساً : النتائج والتوصيات :

1. دعم أجهزة تفتيش العمل في الدول العربية بالمستلزمات الضرورية التي تمكنها من

ممارسة مهامها بشكل جيد وبالأخص ما يلي :

•توظيف العدد الكافي من المفتشين المؤهلين وتعزيز العنصر النسائي في أجهزة

التفتيش العربية .

• تطوير معارف ومهارات مفتشي العمل على نحو مستمر وتمكينهم من الاستفادة

من البرامج والأنشطة التدريبية المتخصصة .

•وضع نظام معلومات متطور عن المنشآت الخاضعة للتفتيش وربطه الكترونيا

بكافة الأجهزة الأخرى المعنية على مستوى الدولة.

• توفير وسائل المواصلات اللازمة لتمكين المفتشين من أداء الزيارات التفتيشية بالمستوى المطلوب .

• إعداد أو تحديث نماذج تقارير التفتيش ودليل إجراءات التفتيش واعتماد التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات على أوسع نطاق في مجال تفتيش العمل .

2. مراجعة قوانين العمل في الدول العربية على نحو يجعل أحكامها تحظى برضا أطراف علاقة العمل وتوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وتحقق قدرًا مقبولاً من الحماية للعمال ، وكذلك معالجة عيوب الصياغة في القوانين المشار إليها مما يسهل على أجهزة تفتيش العمل مهمتها في تأمين إنفاذ أحكامها .

3. إضفاء قدر كبير من المرونة على هياكل وآليات تفتيش العمل بما يتيح إمكانية إمتداد نشاطها ليشمل وحدات الاقتصاد غير النظامي والانماط الجديدة للعمل على النحو الذي يتفق مع الخصوصيات المميزة لها.

4. تنشيط التعاون بين الإدارات الحكومية والسلطات المحلية وتفتيش العمل من أجل الإستفادة من قدراتها البشرية وإمكاناتها الفنية في توفير صيغ وآليات ملائمة للتفتيش على وحدات الاقتصاد غير النظامي المتناثرة على رقعة جغرافية واسعة ، والتي لا يمتلك جهاز تفتيش العمل وحده القدرة على بسط سلطته عليها .

5. السعي الجاد إلى توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن وحدات الاقتصاد غير النظامي والانماط الجديدة للعمل بالتعاون مع منظمات العمال وأصحاب العمل ،

وبالاستعانة بمنظمات المجتمع المدني من أجل الإستفادة منها في الاستدلال على هذه الوحدات والقيام بمد نشاط أجهزة تفتيش العمل إليها.

6. تشجيع وتفعيل صيغ التفتيش الذاتي في وحدات الاقتصاد غير النظامي بالتعاون بين جهاز تفتيش العمل والعمال في هذه الوحدات ومنظماتهم النقابية .

7. تطوير آليات التشاور والتعاون بين جهاز تفتيش العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال وتكوين لجنة ثلاثية دائمة لبحث سبل تطوير تفتيش العمل وإيجاد الحلول للصعوبات التي تعترضه .

8. دعوة إدارات التفتيش في الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالتقرير السنوي لتفتيش العمل وإثرائه بالمعلومات والبيانات المفيدة وفقاً لما تقتضيه معايير العمل الدولية والعربية وبالأخص اتفاقية العمل الدولية رقم 81 واتفاقية العمل العربية رقم 19 بشأن تفتيش العمل .

9. تخصيص وحدة إدارية للحقوق الأساسية في العمل بالإدارة المركزية لتفتيش العمل وبكل قسم من الأقسام المحلية للتفتيش لتأمين المتابعة الدقيقة والمستمرة لتمكين العمال من الانتفاع بهذه الحقوق بشكل عملي .

10. تعزيز مساهمة منظمات العمال وأصحاب العمل في وضع الاستراتيجيات الوطنية والخطط التنفيذية الخاصة بتفتيش العمل ، وصياغة وتقييم البرامج والأساليب التي تساعد على تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط .

11. إيلاء الأهمية اللازمة لتثقيف وتوعية مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية بمخاطر بيئة العمل ضمانا لسلامتهم أثناء القيام بمهام عملهم وتجهيزهم بوسائل الوقاية الشخصية من هذه المخاطر .
12. حث الدول العربية التي ليس لديها لجنة عليا للصحة والسلامة المهنية على سرعة إنشائها نظراً لأهميتها في فعالية أجهزة التفتيش على الصحة والسلامة المهنية وتسهيل عملية التقييم والمراجعة .
13. التأكيد على أهمية عمل جهاز تفتيش الصحة والسلامة المهنية كفريق متعدد الاختصاصات ودعمه بالكوادر المتخصصة والأجهزة الفنية اللازمة لضمان إتمام عملية التفتيش بالفعالية المطلوبة .
14. دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية رقم 19 لعام 1998 بشأن تفتيش العمل إلى المصادقة عليها والاستفادة من احكامها في تطوير أجهزة تفتيش العمل .

وفى الختام :

توجه المشاركون في الندوة بالشكر لمنظمة العمل العربية : أسرة إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية والمركز العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر على حسن الاستقبال والاعداد الجيد مما اسهم في انجاح اعمال الندوة ، والشكر للسادة الخبراء على جهودهم في تقديم أوراق العمل المتميزة ..

وعلى ذلك اختتمت أعمال الندوة

شرم الشيخ ، 23 مايو 2016